الذهب والضيق المقبل

نشرنا منذ سنة من الزمان مقالة وجيزة في هذا الموضوع ابنا فيها ازدياد ما يستخرج من الذهب سنوياً وان كثرتهُ رخَّصتهُ فغلت اسعار العروض التي تشترى بهِ ولكننا ختمناها بقولنا « ومن المحتمل بل المرجح ان هذا السيل الجارف سيل الذهب سيلاقي بالوعة عميقة تنصبُّ فضلاتهُ فيها وهي بلاد الهند وبلاد الصين فاذا كثر التعامل بهِ فيها فلا يكثر عليها خمس مئة مليون من الجنيهات في السنة لان سكانهما اكثر من سبع مئة مليون نفس . ولكن لم يتم ذلك فالاسعار التي ارتفعت الآن بسبب رخص الذهب لا يرجى ان تهبط سريعاً وبعضها لا يهبط ابداً لان العامل الذي اعتاد ان يأخذ عشرة غروش في اليوم ويشتري بها اشياء مختلفة عمَّا رخص باتقان الصناعة وعمَّا غلا يرخص الذهب لا يكتفي بخمسة غروش ولو رخص ما غلا الآن لانهُ اعتاد ان يشتري ايضاً اشياء أخرى من الحاجيات والكماليات كان يستغني عنها حينما كانت اجرتهُ خمسة غروش . وهذا ممَّا يولِّع الارتباك الشديد في احوال البلاد المالية ولا دواء لهُ الاَّ السعي من الآن في ما يزيد دخل السكان زيادة كبيرة وفي ما يعلمهم الاقتصاد والتوفير حتى يقتصروا في نفقاتهم على الضروريات ويبقى عندهم ذخر مالي يكون لهُ ريع يستعينون بهِ . وهذا يصدق بنوع خاص على القطر المصري الذي تتوقف احوالهُ المالية على موسم القطن وما يصيبهُ من الآفات »

وقد حققت حوادث العام الماضي ما رجحناهُ وهو ان الهند والصين اكثرنا من اخذ الذهب فقد كتب بعضهم في الجزء الاخير من مجلة القرن التاسع عشر يقول انهُ حينما تنشر حكومة الهند خلاصة اعمالها في شهر ابريل المقبل سيظهر منها ان بلاد الهند استنزفت منا في سنتين سبعين مليوناً من الجنيهات . وسترى البنوك حينئذٍ ان اساس اوراقها المالية قد تقوضت دعائمهُ فيقل « الكرديتو » ويعلو سعر القطع . وسبب كثرة الذهب المرسل الى الهند هو جعلهُ اساساً للعاملة بعد ان كانت الفضة اساس المعاملة فيها ففي السنة السابقة لذلك بلغ وزن الفضة المرسلة الى الهند والباقية فيها ٦٠ مليون اوقية وفي السنة التالية بلغ وزن الفضة ٣٢ مليون اوقية فقط . واما الذهب فكان في السنة الاولى ٣٥٠٠٠٠٠٠ اوقية وبلغ في السنة التالية ٦٢٥٠٠٠٠٠ اوقية . واذا ابيح لحكومة الهند ان تصك نقود الذهب فيها استنزفتهُ من بنوك الدنيا سريعاً فان قيمة صادراتها زادت على قيمة وارداتها سنة ١٩١١ اثنين وخمسين مليوناً من الجنيهات فاذا طُرح منها ما هي مدينونة بهِ لبلاد الالكليز معاشات

ونحوها وهو ١٧ مليوناً من الجنيهات بقي لها ٣٥ مليوناً فهي تأخذها الآن ذهباً لا فضة . ومعلوم ان الذهب المستخرج الآن من مناجم الارض كلها لا يزيد على مئة مليون جنيه في السنة يذهب ربعها في صوغ الحلي ونحوها ويبقى منها ٧٥ مليون جنيه للعاملة فتأخذ الهند نحو نصفها وهذا النصف اذا وزع على سكان الهند لا يصيب النفس منهم الا نحو ١٢ غرشاً فتضيع هناك . واذا زادت صادرات الهند بما يساوي ٣٥ مليوناً من الجنيهات في السنة وهذا غير بعيد استنزفت كل الذهب الذي يستخرج سنوياً للعاملة

واكثر الذهب الذي يرد الى القطر المصري من اوربا يرسل من القطر المصري الى بلاد الهند فقد بلغ ما ورد منهُ الى القطر المصري في العام الماضي حتى آخر نوفمبر ٦٨١ ٩٣٤ ٩ جنيهاً أُرسل منها الى الهند حتى آخر نوفمبر ١٣٣٦٩١ ٦ جنيهاً او نحو ثلثيها . وهذا الامر مطَّرد الآن ففي سنة ١٩١١ كان مقدار الذهب الوارد الى القطر المصري ٦٩٠٣٠٢٧ جنيهاً والصادر منهُ الى الهند ٥٠١٢٩٢٢ جنيهاً اما الفضة فلم يصدر منها تلك السنة الى الهند الا ما قيمتهُ ١١٥٦ جنيهاً مصرياً

ومن الغريب ان الذهب الذي يرسل الى الهند يخزن اكثرهُ عند اغنيائها او يصاغ حلى ولا يدور في المعاملة فقد ثبت ان البوسطات وسكك الحديد لم يصلها من الذهب من سنة ١٩٠٨ الى سنة ١٩١١ سوى خمسة ملايين وثلاثة ارباع المليون من الجنيهات مع ان الذهب الذي بقي في الهند في هذه المدة يزيد على مئة مليون جنيه

ولا بدَّ من ان تجري الصين مجرى الهند في جعلها الذهب اساساً للعاملة واستنزاف الكثير منهُ ومتى وقع ذلك ضاقت على التجار سبل المعاملة لان اكثرها قائم بالاوراق المالية وقطع التحاويل فاذا قلَّ الذهب في البنوك اضطرَّت ان تقلل اصدار الاوراق المالية وترفع سعر القطع . وقد قابل مدير صك النقود في الولايات المتحدة بين ما كان في البنوك المشهورة من الذهب في آخر سنة ١٨٩٩ وفي آخر سنة ١٩١٠ وبيَّن قيمة اوراقها المالية في السنتين المذكورتين وقيمة ما لها من الديون وفيها من الاوراق المقطوعة فكان كما ترى في هذا الجدول

	آخر سنة ١٨٩٩	آخر سنة ١٩١٠
قيمة الذهب في البنوك بالجنيهات	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠٠٠٠
« الاوراق المالية المتداولة	٦٤٠٠٠٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠٠٠٠٠
« الديون والاوراق المالية المقطوعة	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠

فاذا قل مقدار الذهب في البنوك وعاد الى ما كان عليهِ في بداءة هذا القرن اضطرت

ان تقلل ما يتداول من اوراقها المالية وان تقلل تسليف النقود وقطع الكمبيالات ولا يخفى ما يحل بالتجارة حينئذٍ من الضيق والاضطراب

وقد تصلح الحال بالإعتماد على الفضة في المعاملة اي بجعلها اساساً كالذهب فانهُ استخرج منها من كل مناجم الدنيا سنة ١٩١١ ٢٣١ مليون اوقية اخذ منها الصاغة وصنّاع الآنية الفضية ١٥٦ مليون اوقية وهذا متوسط ما يستعملونهُ منها سنوياً . فيبقى من المستخرج ٧٥ مليون اوقية فقط . وقد اشترت حكومة الهند ١٥٠ مليون اوقية سنة ١٩٠٦ و١٩٠٧ وسكتها ٤٠٠ مليون روبية والحال غلت الفضة فبلغ ثمن الاوقية نحو ١٤ غرشاً ثم هبط سنة ١٩٠٨ الى ٩ غرش وهو ارخص سعر وصلت اليهِ . ومراد حكومة الهند الآن ان تشتري خمسين مليون اوقية لتمكها نقوداً وقد حاولت ان تشتريها سرّاً لكي لا يغلو سعرها اذا عُرف غرضها ولكن كشف سرها . فاذا عملت مقدار ما تحتاج الى سكهِ سنوياً وجرت في سكهِ على وتيرة واحدة وكان نحو ١٣٠ مليون روبية او خمسين مليون اوقية ارتفع سعر الفضة وبقي على معدل واحد بالنسبة الى سعر الذهب وصارت الفضة تصلح لان تكون مقياساً للمعاملة وبطل امتيازات الهند والصين لذهبهما المسكونة وما ينتج عنهُ من الضيق المالي

والقطر المصري من اشد البلدان تأثراً بالضيق المالي اذا حدث لكثرة ما يطلب منهُ من الذهب سنوياً ربا ديونهِ وديون حكومتهِ ولان اغنياءهُ لا يقتصدون في نفقاتهم وليس لهُ دخل يعتمد عليهِ غير قطنهِ فاذا اصابت القطن آفة من الآفات قللت ما يجنى منهُ او اذا جاد موسم اميركا هبط سعرهُ وسعر القطن المصري معهُ خسر القطر خسارة كبيرة تزيد على ما يمكن ان يتوفر لهُ في سنة الاقبال . ولا علاج لذلك الاَّ ما قلناهُ في بداءة العام الماضي وهو السعي في ما يزيد دخل السكان زيادة كبيرة وفي ما يعلمهم الاقتصاد والتوفير حتى يقتصروا في نفقاتهم على الضروريات ويبقى لهم ذخر مالي يكون لهُ ريع يستعينون بهِ . وتزيد على ذلك انهُ يجب ان يكون همهم الاول ايفاء ما عليهم من الديون لان رباها لا يقل عن ستة او سبعة في المئة والاملاك التي يمتلكونها والاطيان التي يحيونها لا يمكن ان يزيد صافي ريعها على ستة في المئة بالنسبة الى ثمنها والى ما ينفق عليها فايفاء الديون ارجح من امتلاك الاملاك واحياء الاطيان